التوثيقات العامة والخاصة في علم الرجال
ـ عرض ودراسة ـ

م.م. :مضر عبدالحسين مهدي
كلية الامام الكاظم عليه السلام

خلاصة البحث

يهدف البحث إلى استعراض التوثيقات العامة والخاصة في علم الرجال التي هي من المسائل المهمة التي لها دور كبير في تقييم الرواة التي يحتاجها الفقيه في استنباط الاحكام الشرعية وعلى ضوئها يعرف الرواة الثقات عن غيرهم من الضعاف ولأجل ذلك تطرقنا في المطلب الاول الى تعريف علم الرجال وعلاقته بالعلوم الاخرى كالترجمة والدراية وبيان بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث واما المطلب الثاني كان عبارة عن التوثيقات الخاصة ومناقشتهاوأما المطلب الثالث كان بيان التوثيقات العامة وبيان الردود التي قد ترد على البعض منها للوقوف على فائدة تلك التوثيقات وفي نهاية البحث تطرقنا الى نتائج البحث التي من اهمها خضوع الرواة للشرائط العامة التي لابد من توفرها لوثاقة الراوي وان كان هناك بعض من التوثيقات محل تأمل .

Abstract

The research aims for outlining special and general documentation in men of narration field which play very importand role in extracting religious rules ; by sheding the light on thes rules . The research would distinguish

between trusted and untrusted men of narration

The first requirement of the research throws light on definition of the term (men of-narration) and revealing its relations with other fields, for instance trastation and Al-deraiah (Afield which studies the sequential narration of Hadith ; also it deals with manifestation of some related idioms .

The second requirement argues with special documentation in men of narration.

The third requirement manifests the general documentations and some answers related to them then discussing their benefits.

Finally the result or the research discusses the general prerequisitc a narrator of Hadith should follow to be trusted though some documentations need sort of contemplations

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى أله الطيبين الطاهرين،وبعد.....

إنّ البحث عن التوثيقات الخاصة والعامة من المباحث المهمة التي يحتاجها علماء الرجال في طرق إثبات وثاقة الراوي التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباط الاحكام الشرعية ما دامت السنّة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع لأجل الوقوف على احوال الرواة وتقييمهم لأنّ هذه التوثيقات يندرج تحتها كثير من الرواة من حيث ضعف سند الروايات وقوته فعندما قال الشيخ جعفر بن قولويه:(ت:٣٦٧هـ) في كتابه كامل الزيارات الذي يُعتبر من التوثيقات العامة:(ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم) [١]فهذه العبارة تعتبر توثيقاً لجمع من الرواة المذكورين في إسناد أحاديث ذلك الكتاب وإن كان هناك

كلام في وثاقة خصوص مشايخ الشيخ وهم الذي صَدّر بهم السند لا مطلق الرواة ولكن عدم إخراج حديث روي عن الشذاذ فيه دلالة على وثاقة جمع من الرواة كذلك توثيقات مشايخ الثقات (محمد بن ابي عميروصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي)التي تدخل تحت التوثيقات العامة التي يُستفاد منها أنّه كل من روى عنه المشايخ ثقة وان كان هناك كلام في روايتهم عن الضعاف الذي يعُتبر نقضاً للقاعدة والبحث عن ذلك يأتي بشكل مفصّل إن شاء الله وهذه الضابطة إنّما تنطبق على الرواة العدول من الإمامية لا مطلق الرواة كما أشار الشيخ محمد بن الحسن الطوسي في عدة الإصول:(وإن لم يكن هناك من الفرقة المحقةخبر يوافق ذلك ولا يخالفه، ولا يُعرف لهم قول فيه،وجب ايضاً العمل به)[٢]

وأمّا البحث عن أصحاب الإجماع الذين عددهم ثمانية عشر رجلاً فيُعد من أهم أبحاث علم الرجال والذي يُعد من التوثيقات العامة أيضاً ولكن هناك بحث في الإجماع المنقول من حيث حجيته وعدم حجيته والأمر موكول إلى علم الإصول حيث عقد الأصوليون في باب حجية الظنون،فصلاً خاصاً للبحث عن حجية الإجماع المنقول بخبر الواحد وعدمها والبحث منصّب على شمول أدلة حجية خبر الواحد له وانا ناقل الإجماع إنّما ينقله عن حدسٍ لاعن حسٍ وإدلة خبر الواحد مختصة بنقل قول المعصوم عن حسٍ لا عن حدسٍ والتفصيل في علم الإصول وأمّا التوثيقات الخاصة التي هي عبارة عن التوثيق الوارد في حق شخص أو شخصين مع عدم وجود ضابطة خاصة تعمهما فهي كذلك تُثبت وثاقة الراوي مثل نص أحد المعصومين على وثاقة شخص معين وإن كان هذا غير متحقق في زماننا إذا كان ثبوته متوقفاً على العلم الوجداني وكذلك من التوثيقات الخاصة كنص أحد أعلام المتقدمين من علماء الرجال القريبين على عصر النص كأحمد بن علي بن احمد بن العباس النجاشي:(ت ٤٥٠هـ)وغيرهم من العلماء على وثاقة راوي معين ولكن ذلك يخضع للشروط التي لابد من توفرها في وثاقة شخص معين والكلام نفسه يأتي في نص أحد الاعلام المتأخرين وأما دعوى الإجماع من قبل الأقدمين على وثاقة الراوي إجماعاً منقولا فهذا فيه بحث مفصّل في الإصول وتفصيل البحث يأتي إن شاء الله تعالى في المباحث القادمة ولهذا جعلنا البحث في ثلاثة مطالب كان الأول منها منصبّاً في بيان بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث التي تمثلت بتعريف علم الرجال وعلاقته بالعلوم الاخرى كالتراجم والدراية وبيان مختصر للأصول الرجالية

المعتبرة عند علماء الرجال والحديث وتطرقنا ايضا إلى بيان معنى التوثيقات العامة والخاصة واما في المطلب الثاني فقد تطرقنا إلى البحث التفصيلي للتوثيقات الخاصة وبيان الأشكالات الواردة عليها من خلال الرد على البعض منها وبيان ما يمكن التوصل إليه في بحثنا عن التوثيقات الخاصة وبحثنا أيضاً في المطلب الثالث التوثيقات العامة التي كان عددها عشرة حيث وقع البحث فيها بشكل مفصّل وذلك عن طريق مناقشة تلك التوثيقات وبيان موقف علماء الرجال المتقدمين والمتأخرين منهاومناقشة تلك الأراء وفي نهاية البحث تطرقنا إلى نتائج البحث التي كان من أهمها عدم ثبوت التوثيقات الخاصة وخضوعها إلى الموازين والشروط العامة لوثاقة الراوي وضعفه ووقع الخلاف بين العلماء في التوثيقات العامة من حيث القبول والرد

المطلب الأول:في بيان بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث

أولاً:في بيان تعريف علم الرجال

وهو علم يبحث فيه عن احوال رواة الحديث التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه فالمطلوب في هذا العلم هو التعرف على احوال الرواة من حيث كونهم عدولاً اوغير عدول موثقين او غير موثقين او ممدوحين او مذمومين او مهملين او مجهولين والاطلاع على مشايخهم وحياتهم واعصارهم وطبقاتهم في الرواية حتى يعرف المرسل من المسند ويميز المشترك عن غيره الى غير ذلك مما يتوقف عليه قبول الخبر وأما موضوع علم الرجال فهو عباره عن رواة الحديث الواقعين في طريقه حيث يبحث عن احوال الرواة من حيث دخالتها في اعتبار قولهم وعدمه فالبحث في هذا العلم انما هو بحث عن اتصاف الراوي بكونه ثقه وضابطاً او عدلاً وغير ذلك من احوال الرواة التي تعرض على الموضوع[٣]

واما الاحوال الاخرى من حيث كونه تاجراً او شاعراً او طبيباً او غير ذلك من الاحوال التي لا دخل لها في قبول حديث الرواة فهي خارجة عن هذا العلم

من خلال التعريف اتضح لدينا أنّ مسائل علم الرجال فهي عبارة عن الأحوال العارضة على رواة الحديث والتي لها مدخلية في اعتباره من حيث الوثاقة والضعف والجرح والتعديل وغيرها من الاموراالأخرى التي لها مدخلية في دراسة هذا العلم والإطلاع على مسائله

وانّ غاية علم الرجال الوقوف على احوال الرواة من حيث الوثاقة والضعف

ثانياً:الفرق بين علم الرجال وعلم الدراية

إن علم الرجال يبحث عن سند الحديث أي البحث عن سلسلة رواة الحديث وأوصافهم

وأما علم الدراية يبحث فيه عن متن الحديث وسنده والدرايه لغةً بمعنى العلم والاطلاع وهي عبارة عن علم بدقة وإمعان قال اللَّه سبحانه وتعالى:((وما تدري نفسٌ ماذا تكسب غدا وما تدري نفسٌ بأ ي ارضٍ تموت إن الله عليم خبير))[٤]

وإما اصطلاحاً :هي العلم الذي يبحث فيه عن سند الحديث ومتنه وكيفية تحمله وآداب نقله.

ثالثاً:في بيان الفرق بين °علم التراجم وعلم الرجال

يتناول علم التراجم احوال الاشخاص لا من حيث الوثاقة والضعف بل من حيث دورهم في حقل العلم والأدب والفن والصناعة من مجال السياسة والاجتماع وتأثيره في الإحداث والوقائع إلى غير ذلك

وإما علم الرجال فيُبحث فيه عن سلسلة رواة الحديث من حيث الوثاقة والضعف

رابعاً: الإصول الرجالية الخمسة

قبل بيان تلك الإصول لابد من الإشارة إلى أنّ الغاية من التطرق إلى تلك الإصول للوقوف على التوثيقات الخاصة والعامة والرجوع إليها لمعرفة وثاقة وضعف الراوي لقربها من عصر النص وهي من الكتب الرجالية المعتبرة لدى الشيعة الإمامية:

١- **رجال الكشي:**تأليف محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي (ت:٣٢٩هـ) من علماء القرن الرابع المعاصر للشيخ محمد بن يعقوب الكليني

٢-**رجال النجاشي:**تأليف أحمد بن علي بن أحمد بن العباس:(ت٤٥٠ هـ)للهجرة

٣-**رجال الشيخ الطوسي:**تأليف الشيخ محمد بن الحسن الطوسي:(ت٤٦٠هـ)

٤-**فهرست الشيخ الطوسي:**تأليف الشيخ محمد بن الحسن الطوسي

٥-**رجال البرقي:** تأليف أحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفي: (ت ٢٧٤ هـ)

المطلب الثاني:في بيان التوثيقات الخاصة

التوثيقات الخاصة:وهي التوثيق الوارد في حق شخص او شخصين من دون ان يكون هناك ضابطة خاصة تعمهما وغيرهما يتم بهذا التوثيق إثبات وثاقة الراوي

بعبارة اخرى لو كان التوثيق راجعا الى شخص معين فهو توثيق خاص ولو كان راجعا الى توثيق عدة اشخاص تحت ضابطة معينة فهو توثيق عام

وتثبت التوثيقات الخاصة باحد الطرق التالية[٦]:

الاول: نص احد المعصومين عليهم السلام

اذا نص احد المعصومين عليهم السلام على وثاقة الرجل فان ذلك يثبت وثاقته قطعا ولكن يتوقف ذلك على ثبوته بالعلم الوجداني اوبروا ية معتبرة وثبوته بالعلم الوجداني غير متحقق

في زماننا واما ثبوته برواية معتبرة ما رواه الكشي في رجاله بسند صحيح عن علي بن المسيب قال قلت للرضا عليه السلام((شقتي بعيدة ولست اصل اليك في كل وقت فعمن اخذ معالم ديني؟

فقال: من زكريا بن ادم القمي المامون على الدين والدنيا))[٧]

الرد: لا يمكن الاستدلال بالرواية على وثاقة شخص برواية نفسه عن الامام لانه يستلزم الدور

ثانيا: لايمكن اثبات وثاقة الرجل بالرواية الضعيفة لان الرواية اذا لم تكن قابلة للاعتماد كيف تثبت بها وثاقة الرجل؟بعبارة اخرى ان الرواية اذا كانت غير ثابتة لضعفها فكيف يثبت بهاغيرها

الثاني: نص احد اعلام المتقدمين

اذا نص احد اعلام المتقدمين كالشيخ الصدوق والشيخ المفيد والنجاشي وامثالهم على وثاقة الرجل يثبت به حال الرجل بلا كلام غير ان هناك بحث اخر : وهو هل يكتفي بتوثيق واحد منهم او يحتاج الى توثيقين؟ وتحقيق المسئلة موكول الى محلها في الفقه وخلاصة الكلام ان حجية خبر الثقة اذا كان مختص بالاحكام الشرعية فالتوثيق الواحد لايكفي بل لابد من توثيق ثاني واذا كان يشمل حتى الموضوعات فيكتفى بالتوثيق الواحد وعندها يكون خبر الثقة حجة في الاحكام والموضوعات الا ما قام الدليل على اعتبار التعدد فيه كما في ثبوت الهلال والمرافعات وفي تلك المسئلة خلاف ومن اراد فليراجع كتب الاصول والفقه

الثالث:نص احد اعلام المتاخرين

ومما تثبت به وثاقة الراوي او حسن حاله هو نص احد اعلام المتاخرين وذلك على قسمين :

قسم مستند الى الحس وقسم مستند الى الحدس فاما القسم الاول وهوالمستند الى الحس كما في توثيقات الشيخ منتجب الدين :(ت ٥٨٥ هـ) وابن شهر اشوب صاحب معالم العلماء:(ت٥٨٨هـ) وغيرهما فانهم لاجل قرب عصرهم لعصور الرواة ووجود الكتب الرجالية المؤلفة في العصور المتقدمة بينهم كانوا يعتمدون في التوثيقات والتضعيفات الى السماع وهذا مما لايمكن تحققه في زماننا هذا واما التوثيقات المستندة الى الحدس فهي غير معتبرة لانها لا تكشف عن واقع كون الشخص ثقة لبعدهم عن عصر النص وائمتنا عليهم السلام نهوا عن الشهادة الحدسية حيث ورد في باب الشهادة ان الامام الصادق ع قال: ((لاتشهدن بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك))

وفي حديث عن النبي ص واله وقد سئل عن الشهادة قال: ((هل ترى الشمس ؟ على مثلها فاشهد او دع

الرابع: دعوى الاجماع من قبل الاقدمين

ومما تثبت به الوثاقة او حسن حال الراوي ان يدعي احد من الاقدمين الاجماع على وثاقة الراوي اجماعا منقولا

الرد: الاجماع المنقول ليس بحجة لو سلمنا بثبوته اذ الاجماع انما يكون حجة فيما اذا كان كاشفا عن راي المعصوم عليه السلام وهذا مما لا يمكن احرازه في المقام لعدم كاشفيته عن رأي المعصوم في زماننا هذا

الخامس:المدح الكاشف عن حسن الظاهر

ان كثير من المدائح الواردة في لسان الرجاليين يكشف عن حسن الظاهر الكاشف عن ملكة العدالة فان استكشاف عدالة الراوي لا يختص بقولهم ((ثقة او عدل)) بل كثير من الالفاظ التي عدوها من المدائح يمكن ان يستكشف بها العدالة وهذا فيه كلام ايضا

الرد:إنّ المدح وإن كان يكشف عن حسن الظاهر إلا انّ ذلك لا يثبت وثاقة الراوي نعم قد تكون احد شرائط وثاقة الراوي عند البعض ولكن هذا الشرط مما لا يكون من الشرائط العامة فتكون تلك المسئلة مبنائية

السادس:سعي المستنبط على جمع القرائن

ان سعي المستنبط على جمع القرائن والشواهد المفيدة للاطمئنان على وثاقة الراوي او خلافها من اوثق الطرق واسدها وهذا يحتاج الى قابليات من خلالها معرفة طبقات الرواة والاحاطة بسلوك الراوي وخصوصياته ومشايخه وتلامذته وغير ذلك

لمطلب الثالث:التوثيقات العامة

وهي توثيقات جماعة تحت ضابطة خاصة وعنوان معين

وهناك طرق تثبت بها وثاقة جمع كثير من الرواة تحت تلك الضابطة وقد ذكرت في الكتب الرجالية عشرة[٨]:

١- شيخوخة الاجازة

٢- مشايخ الثقات:(مشايخ ابن عيسى،وبني فضال،وابن بشير، مشايخ الزعفراني،والطاطري والنجاشي،مشايخ محمد بن احمد بن يحيى،محمد بن عمير،صفوان بن يحيى،احمد بن محمد بن ابي نصر)

٣- اصحاب الامام الصادق عليه السلام

٤- اصحاب الاجماع

٥- الرواة الذين لايروون الا عن ثقة

٦- رجال اسانيد:((كامل الزيارات))

٧- رجال اسانيد:((تفسير القمي))

٨- رجال اسانيد:((نوادر الحكمة))

٩- كثرة تخريج الثقة عن شخص

١٠- الوكالة عن الامام عليه السلام

أولاً: اصحاب الامام الصادق عليه السلام

من جملة التوثيقات العامة التي ذكرت في كتب الرجال والحديث مسألة اصحاب الامام الصادق عليه السلام وهم مجموعة من رواة الحديث الذين رووا عن

الامام الصادق عليه السلام وقد ذكر عددهم اربعة الاف رجل

خلاصة ما نبحثه في هذه المسئلة هل يثبت التوثيق العمومي لاصحاب الامام الصادق عليه السلام ام لا بمعنى انه هل كل الاربعة الاف ثقات ام لا

البحث في تلك المسئلة يقتضي

اولا : موقف المتقدمين من علماء الرجال والحديث من اصحاب الامام الصادق عليه السلام

قال الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد :(ت ٤١٣هـ)في كتاب الارشاد :((ان اصحاب الحديث قد جمعوا اسماء الرواة عنه (عن الامام الصادق ع) من الثقات على اختلافهم في الاراء والمقالات فكان اربعة الاف رجل) [٩]

ونسب إلى علم الدين المرتضى علي بن جلال الدين من علماء اوائل القرن الثامن انّه قال في كتابه الانوار المضيئة:((مما اشتهر بين العامة والخاصة ان اصحاب الحديث جمعوا اسماء الرواة عنه عليه السلام من الثقات على اختلافهم في الاراء والمقالات فكانوا اربعة الاف رجل))

ثانيا:موقف علماء الرجال والحديث المتاخرين من اصحاب الامام الصادق عليه السلام

قال ابن شهر اشوب في مناقبه: ((نقل عن الصادق عليه السلام من العلوم ما لم ينقل عن احد،وقد جمع اصحاب الحديث اسماء الرواة من الثقات على اختلافهم في الاراء والمقالات فكانوا اربعة الاف رجل)) [١٠]

قال الشيخ محمد بن علي الفتال في((روضة الواعضين)) : ((قد جمع اصحاب الحديث اسماء الرواة عن الصادق عليه السلام من الثقات على اختلافهم في الاراء والمقالات وكانوا اربعة الاف)) [١١]

مناقشة مواقف علماء الرجال والحديث في تلك المسئلة:

اولا:بملاحظة كلمات العلماء من المتقدمين والمتاخرين نجد هناك اختلاف بينهم في وصف

الوثاقة لهولاء الصفوة الصالحة من الرواة فتارةوصفوا بانهم ثقات واخرى لم يذكر وصفهم بانهم ثقات بل ذكر العدد فقط وهم اربعة الاف رجل

ثانيا:ان الشيخ الطوسي في فهرسه والنجاشي في رجاله لم يذكرا هذا الوصف وهو وصف الوثاقة حيث قال الشيخ في فهرسه في ترجمة احمد بن محمد بن سعيد:

((له كتاب في الرجال وهو كتاب روى عن جعفر بن محمدعليه السلام))[١٢]

و قال أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي :(ت ٤٥٠هـ)في ترجمته لاحمد

بن محمد : ((له كتاب في الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام))[١٣]

وكذلك لم يذكر هذا الوصف وهو كونهم كلهم ثقات في كتب المتاخرين

اذن لابد من البحث عن المصدر الاساسي لوثاقة هولاء الاربعة الاف رجل من اصحاب الامام الصادق علي[١٤]ه السلام

من خلال مراجعة كتب الرجال والحديث نجد ان المصدر الاساسي لوثاقة هولاء الرواة هو محمد بن محمد بن النعمان المكنى بالشيخ المفيد وقد اقتفوا اثره علمائنا المتاخرين

ثالثا:ان الاعتماد على هذا التوثيق وان صدر من شيخ الطائفة وايده جماعة من الاصحاب فهو محل اشكال وتامل لانه ان اراد بان اصحاب الامام الصادق عليه السلام كلهم ثقات فهذا اشبه

بعدالة جميع الصحابة وهذا باطل كما تقدم في بحث عدالة الصحابة وبالبرهان الذي تقدم وان

اريد بوثاقة اربعة الاف من ضمن عشرة الاف فهذا مما لايمكن احرازه اذ لا يوجد طريق لمعرفة الثقات من غيرهم

رابعا:ان الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد: (ت ٤١٣هـ) رضوان الله تعالى عليه قد ضعف عدة من اصحاب الصادق عليه السلام حيث قال الحارث بن عمر البصري ضعيف ومحمد بن الحجاج منكر للحديث ومحمد بن عبدالملك الانصاري الكوفي ضعيف وغيرهم

النتيجة التي وصلنا اليها انه لم يثبت التوثيق العمومي لاصحاب الامام الصادق عليه السلام وانهم كبقية الرواة من حيث الضبط والعدل والثقة والضعف وغيرها من الصفات التي يخضع لها رواة ورجال الحديث

ثانياً:اصحاب الإجماع

ان البحث عن اصحاب الاجماع من اهم ابحاث الرجال وقد اشار اليه المحدث النوري قائلا: ((انه من مهمات هذا الفن، اذ على بعض التقادير تدخل الاف من الاحاديث الخارجة عن اطار الصحة الى حدودها او يجري عليها حكمها)) [١٥]

ولتحقيق الحال في تلك المسئلة لابد من البحث عن امور:

الاول:في بيان من هم اصحاب الاجماع وما هو عددهم

الاصل في ذلك ما نقله الكشي وهو محمد بن عمرو بن عبدالعزيز الكشي في رجاله في مواضع ثلاثة:

١- **تسمية الفقهاء من اصحاب ابي جعفر وابي عبدالله عليهما السلام:**

((تصديق هولاء الاولين من اصحاب ابي جعفر عليه السلام واصحاب ابي عبدالله عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه: فقالوا افقه

الاولين ستة: زرارة،معروف بن خربوذ،وبريد،وابو بصير الاسدي،والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي،قالوا افقه الستة زرارة،وقال بعضهم مكان ابي بصير الاسدي،ابو بصير المرادي وهو ليث بن البختري))[١٦]

٢- **تسمية الفقهاء من اصحاب ابي عبدالله عليه السلام** : ((تصحيح ما يصح عن هولاء وتصديقهم لما يقولون،واقروا لهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم وهم ستة نفر: جميل بن دراج ،وعبدالله بن مسكان،وعبدالله بن بكير،وحماد بن عثمان،وحماد بن عيسى،وابان بن عثمان))[١٧]

٣- **تسمية الفقهاء من اصحاب ابي ابراهيم وابي الحسن عليهما السلام:**

اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عن هولاء وتصديقهم واقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر وهم يونس بن عبدالرحمن،وصفوان بن يحيى،ومحمد بن ابي عمير،وعبدالله بن المغيرة،والحسن بن محبوب،واحمد بن محمد بن ابي نصر،وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال،وفضالة بن ايوب وقال بعضهم مكان فضالة بن ايوب،عثمان بن عيسى،وافقه هولاء يونس بن عبدالرحمن،وصفوان بن يحيى

ويظهر من رجال ابن داود (تقي الدين الحسن بن علي - ت ٦٤٧هـ-) في ترجمة((حمدان بن احمد انه من جملةمن اجتمع على تصحيح ما يصح منهم والاقرار لهم بالفقه ونسخ الكشي خالية عنه))[١٨]

الثاني:في بيان عدد اصحاب الاجماع ان القدر المتيقن هم ستة نفر من اصحاب الصادقين عليهما السلام وهم

١-زرارة بن اعين
٢-معروف بن خربوذ
٣-بريد بن معاوية
٤-ابو بصير الاسدي
٥-الفضيل بن يسار
٦-محمد بن مسلم الطائفي

ونقل ايضا انهم ستة نفر من اصحاب الامامين الكاظم والرضا عليهما السلام وهم:

١- يونس بن عبدالرحمن
٢- صفوان بن يحيى
٣- محمد بن ابي عمير
٤- عبدالله بن المغيرة
٥- الحسن بن محبوب
٦- احمد بن محمد بن ابي نصر

وبعضهم قال مكان ابي بصير الاسدي،ابو بصير المرادي

اذن الخمسة من الستة الاولى موضع اتفاق

الثالث:البحث التاريخي لمسئلة اصحاب الاجماع

١- اول من نقله هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي وهو من علماء القرن الرابع وكان معاصرا للكليني:(ت٣٢٩ هـ)

٢- ويتلوه في النقل،الشيخ محمد بن الحسن الطوسي،وهو من علماء القرن الخامس:(ت٤٦٠هـ)

و نسب للشيخ الطوسي أنّه قال في العدة :(سوت الطائفة بين ما رواه محمد بن ابي عمير

وصفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر وغيرهم من الثقات،الذين عرفوا بانهم لا يروون ولا يرسلون الا ممن يوثق به،وبين ما اسنده غيرهم)[١٩]

ظاهر كلام الشيخ بانهم لايروون ولا يرسلون الا ممن يوثق به دليل على ان فيهم جماعة معروفين عند الاصحاب بهذه الفضيلة

٣- ويتلوه الشيخ رشيد الدين محمد بن علي بن شهر اشوب وهو من علماء القرن السادس(ت٥٨٨هـ)ويتلوه فقيه الشيعة،العلامة الحلي من علماء القرن الثامن(ت٧٢٦ هـ)

٤- وقال ابن داود وهو من علماء القرن الثامن الذي ولد عام ٦٤٨: (اجمعت العصابة على ثمانية عشر رجلا.....)[٢٠]

٥- قال الشهيد الاول محمد بن جمال الدين مكي العاملي:(ت٧٨٦هـ) في غاية المرادعند البحث عن بيع الثمرة بعد نقل حديث في سنده الحسن بن محبوب:(وقد قال الكشي اجمعت العصابة على

٦- تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب)[٢١]

من خلال النظر في كلمات العلماء نجد انهم قد اعتمدوا في توثيق اصحاب الاجماع على

ما نقله الكشي ولولاه لما كان من ذلك الاجماع من اثر ومما يؤيد ذلك عدم ذكر الاجماع

في الكتب الرجالية كرجال الشيخ الطوسي وفهرسه ورجال النجاشي وفهرسه

٧- في بيان حجية اصحاب الاجماع وعدمه

وقع خلاف بين الاصوليين في حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد،

ذهب البعض الى حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد بدعوى شمول حجية خبر الواحد له

وذهب البعض الاخر الى عدم حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد**ودليلهم**

اولا:ان ادلة حجية الخبر الواحد مختصة فيما اذا نقل قول المعصوم عن حس لا عن حدس وفيما نحن فيه ان ناقل الاجماع انما ينقله عن حدس لا عن حس ووجه كونه حدسيا لا حسيا ان الاغلبية منهم يكتفون

باتفاق عدة من الفقهاء لا اتفاق الكل ويجعلون اتفاق العلماء دليلا على موافقة قولهم لقول الامام عليه السلام حدسا لا حسا والنقل بالحدسية خارج عن ادلة الحجية فتامل

ثانيا:ان الاجماع المنقول على القول بحجيته انما يكون حجة فيما اذا كان متعلقا بالحكم الشرعي لابموضوع الحكم الشرعي وفيما نحن فيه ان الاجماع في موضوع من الموضوعات لا في حكم من الاحكام اضف الى ذلك ان الاجماع المحصل الذي يكشف عن راي المعصوم اذا تعلق بالموضوع ليس بحجة فكيف اذا كان منقولا فتامل

ما وقع في إسناد كامل الزيارات

أما ورد في إسناد كتاب:((كامل الزيارات)) مؤلف كامل الزيارات الشيخ الأقدم والفقيه المقدم الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (ت ٣٦٧ هـ أو سنة٣٦٩ هـ)والمدفون في الكاظمية في الرواق الشريف في محاذاة تلميذه الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد: (ت٤١٣هـ) أحد إجلاء الأصحاب في الحديث والفقه وصفه النجاشي في فهرسه رقم٣١٨

كتابه هذا من أهم كتب الطائفة وإصولها المعتمد عليها في الحديث أخذ منه الشيخ الطوسي (محمد بن الحسن)في كتابه التهذيب وغيره من المحدثين

ذكر بن قولويه في مقدمة كتابه كامل الزيارات:((ولم أخرج فيه حديثا روي عن غيرهم إذا كان فيما روينا عنهم من حديثهم- صلوات الله عليهم- كفاية عن حديث غيرهم.....))[٢٢]ولكن ما وقع لنا من جهة الثقات من اصحابنا- رحمهم الله برحمته- ولا أخرجت فيه حديثا روي عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين ،غير المعروفين بالرواية، المشهورين بالحديث والعلم،وسميته كتاب (كامل الزيارات)

هذه العبارة فيها احتمالات:

الأحتمال الأول:أنّ كل ما ورد في أسناد كامل الزيارات ثقات

الأحتمال الثاني:توثيق كل من صدّر بهم سند أحاديث كامل الزيارات لاكل من ورد في اسناد الروايات والذي معناه توثيق كل مشايخه وهذا الأحتمال إستظهره المحدث المتتبع النوري[٢٣]

المختار هو الأحتمال الثاني والدليل على المختار أمور:

١- إنّه استرحم لجميع مشايخه قائلا(من اصحابنا رحمهم الله برحمته) مع وجود في الرواة من لا يستحق ذلك الأسترحام لأنّ فيهم الواقفي والأفطحي فكيف يصح لشيخ مثل ابن قولويه أن يسترحم للواقفية والأفطحية

٢- رواية الشيخ ابن قولويه عن ليث بن أبي سليم وهو عامي بلا اشكال وروى عن علي بن أبي حمزة البطائني وروى عن حسن بن علي بن أبي حمزة البطائني وقد روى مرسلا أو مقطوعا أو مرفوعا منه علي بن إبراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه وفي سند أخر عن الحسن بن الحكم عن رجل وغير ذلك

٣- التزام النجاشي وغيره من القدماء بأنّهم لا يروون إلا عن شيخ ثقة لا أن يكون جميع من ورد في سند الرواية ثقات

اتضح لدينا أنّ العبارة لاتدل إلا على وثاقة مشايخه وكان عددهم ٣٢ شيخا [٢٤]

ما ورد في إسناد تفسير القمي

مؤلفه المحدث والشيخ الأجل علي بن إبراهيم بن هاشم القمي أحد مشايخ الشيعة في أواخر القرن الثالث بداية القرن الرابع وأنّه من مشايخ الشيخ محمد بن يعقوب الكليني وعرفّه النجاشي ((علي بن إبراهيم ابو الحسن القمي،ثقة في الحديث،ثبْت معتمد

وقال الشيخ محمد بن الحسن الطوسي(علي بن إبراهيم بن هاشم القمي،له كتب:منها كتاب التفسير ،وكتاب الناسخ والمنسوخ)[٢٥]

مشايخه

١- والده إبراهيم بن هاشم ورواياته عنه تبلغ ستة ألاف ومائتين وأربعة عشر موردا.

٢- صالح بن السندي ورواياته تبلغ ثلاثة وستين موردا.

٣- محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ورواياته عنه تبلغ اثنين وثمانين موردا.

٤- هارون بن مسلم ورواياته عنه تبلغ ثلاثة وثمانين موردا إلى غير ذلك

طبقته في الرجال

كان في عصر أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليهما السلام وبقي إلى سنة ٣٠٧ للهجرة

نبذة مختصرة عن تفسيره

التفسير المنسوب إلى القمي تفسير روائي حيث أورد في أول تفسيره مختصرا من الروايات المبسوطة المسندة المروية عن الإمام الصادق عليه السلام عن جده أمير المؤمنين عليه السلام في بيان أنواع علوم القرآن

ولابد من الإشارة إلى أنّ الراوي للتفسير تلميذه أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام مع أنّه لم يُذكر لراوي التفسير (العباس بن محمد) أي ذكر للأصول الرجالية ولهذا يُقال أنّ التفسير ليس للقمي وحده كما يؤيد ذلك ما ذكره النجاشي بقوله :(له كتاب تفسير القرآن ، ورواه عن أبي جعفر عليه السلام أخبرنا عدة من اصحابنا عن أحمد

بن محمد بن سعيد قال حدثنا:جعفر بن محمد بن عبدالله المحمدي،قال:حدثنا أبو سهل كثير بن عياش القطان قال:حدثنا أبو الجارود بالتفسير) [٢٦] فالنجاشي يروي التفسير بواسطة عدة من اصحابنا،عن أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بأبن عقدة وهو زيدي أيضا وإذا ثبت أنّ التفسير ملّفق من تفسير علي بن إبراهيم وتفسيرأبي الجارود ولكل من التفسيرين سنده الخاص ولابد من التفرقة بين ما رواه القمي وتلميذه بسبب شهادةالقمي حجة في ما يرويه نفسه،لا ما يرويه تلميذه من مشايخه فالأعتماد على هذا التفسير بعد هذا الأختلاط محل أشكال وتأمل **النتيجة لا يصح القول بأنّ كل ما ورد في أسناد تفسير علي بن إبراهيم القمي ثقات بدعوى القمي في ديباجة كتابه لما عرفت من أنّ التفسير ملّفق هذا أولا**

ثانيا:أنّ المراد من عبارة القمي في ديباجة كتابه(رواه مشايخنا وثقاتنا) كون المراد خصوص مشايخه ثقات لا كل ما ورد في السند

مشايخ الثقات

١- محمد ابن أبي عمير

٢- صفوان بن يحيى

٣- أحمد بن محمد بن أبي نصر

يقع الكلام في محمد بن أبي عمير ومشايخه

قال احمد بن علي بن احمد بن عباس النجاشي:(ت ٣٢٩هـ)

هو محمد بن ابي عمير بن زياد بن عيسى بغدادي الأصل : (ت٢١٧هـ) لقي ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وسمع منه أحاديث كنّاه في بعضها وروي عن الرضا عليه السلام بانّه جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين

وقال الشيخ الطوسي في الفهرس: (كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة،وأورعهم وأعبدهم وأدرك من الأئمة ثلاثة ابي إبراهيم موسى عليه السلام ولم يرو عنه وأدرك الرضا عليه السلام وروى عنه وادرك الجواد عليه السلام وروى عنه)[٢٧]

اشتهر بين الأصحاب أنّ مشايخ الثقات منهم محمد بن ابي عمير

الأول: كل من روى عنه هولاء محكوم بالوثاقة

الثاني:يؤخذ بمراسيلهم كما يؤخذ بمسانيدهم

الرد:أنّ هذه التسوية لاتختلف عن شهادة الكشي(محمد بن عمرو بن عبدالعزيز)على إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عن جماعة وعلى القول بعدم الفصل بين اصحاب الإجماع ومشايخ الثقات يثبت بطلان دعوى التسوية هذا أولا

ثانيا: أنّه لم يُذكر مع الذين لايروون ولا يرسلون إلا عن ثقة امثال النجاشي والزعفراني والبجلي والطاطري والقمي

ثالثا:إنّ شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي في غير موضع من التهذيب والاستبصار قال :(فاما مارواه محمد بن ابي عمير مرسل غير مسند)[٢٨]

رابعا:نقد القاعدة بالنقل عن الضعاف منهم

١-علي بن ابي حمزة البطائني

٢-يونس بن ضبيان

٣-علي بن حديد

٤-الحسين بن احمد المنقري

روى الكليني عن ابن ابي عمير ،عن علي بن ابي حمزة،عن ابي بصير،قال شكوت الى ابي عبدالله عليه السلام الوسواس

هذا الحديث يمكن الاستدلال به على نقض القاعدة في عهد الرضا عليه السلام اما في عهد الامام الكاظم عليه السلام فكان ابي حمزة صحيح العقيدة مستقيم المذهب

واما يونس بن ضبيان ضعّفه النجاشي

واما علي بن حديد قال الكشي (محمد بن عمرو بن عبدالعزيز) في رجاله:(فطحي من اهل الكوفة، وكان ادرك الرضا عليه السلام) وقال في ترجمة هشام بن الحكم (..... قد اختلف اصحابنا فأُصلي خلف اصحاب هشام بن الحكم؟ قال عليك بعلي بن حديد قلت فأُخذ بقوله قال نعم

وربما يؤيد وثاقته كونه من رجال كامل الزيارات وكونه من رجال تفسير القمي غير انّ تضعيف الشيخ مقّدم على ما نقله الكشي والتوثيق العمومي المستفاد من كامل الزيارات وتفسير القمي حجة ما لم يُعارض بحجة صريحة أُخرى

واما المنقري فقد قال النجاشي والشيخ الطوسي بأنّه ضعيف

واما مشايخ ابن ابي عمير فانّ المتتبع في اسانيد الكتب الأربعة وغيرها يقضي بكثرة مشايخه وقد عدّها البعض اربعمائة وعشرة وقد ذكر الشيخ في الفهرس أنّه روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كتب مائة رجل من رجال الصادق عليه السلام وعلى ضوء ذلك لو ثبتت دعوى التسوية لثبت وثاقة جمع من مشايخه

صفوان بن يحيى البجلي

من مشايخ الثقات الذين ذُكروا بأنّهم لايروون ولايرسلون إلا عن ثقة هو صفوان بن يحيى،(ت ٢١٠هـ)وصفه احمد بن علي بن احمد بن عباس النجاشي: (صفوان بن يحيى البجلي كوفي ثقة روى ابوه عن ابي عبدالله عليه السلام وروى هو عن الرضا عليه السلام)[٢٩]ووثقه الشيخ الطوسي في الفهرس : (اوثق اهل زمانه عند اهل الحديث)[٣٠]

عددمشايخه٢١٣شيخا والثقات منهم١٠٩ والباقون إما مهمل أو مجهول وهذا وأن دلّ على شيء فانما يدل على جلالة الرجل وعظمته ومع ذلك هناك دعوى بوجود ضعاف في مشايخه منهم يونس بن ظبيان وعلي بن ابي حمزة البطائني روى الكليني عن أحمد بن ادريس عن محمد بن عبدالجبار ،عن صفوان بن يحيى ،عن علي بن ابي حمزة قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم أنّ الله جسم صمدي نوري،معرفته ضرورة،يمنُّ بها على من يشاء من خلقه فقال عليه السلام سبحان من لايعلم أحد كيف هو إلا هو،ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ،لايُحدّ ،ولا يُحس ،ولا يُجس ولا تُدركه الأبصارولا الحواس،ولا يُحيط به شيء،ولا جسم ولا صورة،ولا تخطيط ولا تحديد نعم انّ البطائني كان واقفيا وفي رجال الكشي ما يدل على رجوعه عن الوقف روى الصدوق في كمال الدين بسنده عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابيه(ابي الحسن علي بن ابي حمزة البطائني) عن يحيى بن ابي قاسم عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام عن ابيه عن جده قال:قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الأئمة بعدي اثنا عشر أولهم علي بن ابي طالب واخرهم القائم، هم خلفائي ،وأوصيائي،وأوليائي،وحجج الله على امتي بعدي ،المقر بهم مؤمن،والمنكر لهم كافرو قيل من ضعاف مشايخه المعلي بن خُنيس ولكن الصحيح خلافه خصوصا بعد شهادة الامام (الصادق ع) له بالجنة بعدما قتله داود بن علي وكان من قوام ابي عبدالله ع

الرد:انّ المعلي قُتل قبل١٣٣للهجرة وصفوان بن يحيى : (ت٢١٠هـ) فكيف له ان ينقل عنه مع ان بين الوفاتين٧٧ سنة ولم يكن صفوان من المعمّرين الذين عاشوا مائة وازيد والظاهر هناك خلط بين المعلي بن عثمان والمعلي بن خنيس احمد بن محمد بن عمرو بن ابي نصر البزنطي: (ت ٢٢١هـ) ذكره الشيخ الطوسي : (أحمد بن محمد بن أبي نصرالبزنطي ،ثقة مولى السكوني،له كتاب الجامع روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام الرضا)[٣١]

وقيل كان يروي عن الضعفاء منهم

١- المفضل بن صالح : روى الكليني عن علي ابن ابراهيم ، عن ابيه عن احمد بن ابي نصر وابن محبوب ، جميعا عن المفضل بن صالح ، عن محمد بن مروان قال : سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول : كنت مع ابي في الحجر فبينما هو قائم يصلي اذ اتاه رجل فجلس اليه فلما انصرف ،سلم عليه ثم قال : إني اسالك عن

ثلاثة اشياء يعلمها الا انت ورجل اخر ، قال : ماهي ..... الخ

وقد تعرفت على حال هذا النقض عند البحث عن المشايخ صفوان فلا نعيد

٢- حسن بن علي بن ابي حمزة : روي الشيخ بن محمد بن ابي نصر ، عن الحسن بن علي بن ابي حمزة ، عن ابي الحسن (عليه السلام) قال : قلت له : ان ابي هلك وترك جاريتين .....الخ

وفيه اولا : علي بن ابي حمزة ونجله الحسن ومعاصرهما زياد بن مروان القندي ،ابتلوا بالشتم والطعن واللعن ، لذهابهم الى الموقف ، ولكنه كان راجعا الى اعتقادهم الفاسد ، ولا ينافي وثاقتهم الروائية .

٣- وثانيا:ان هناك روايات يدل على رجوع الوالد والولد عن الوقف وصيرورتهما مستبصرين

حصيلة البحث في مشايخ الثقات أنّه قد تعرفنا على النقوض المتوجهة الى الضابطة من جانب البعض في مشايخ الثقات وان اشياء منها لا يصلح لان يكون نقضا للقاعدة ، وذلك لجهات شتى نشير اليها :

١- ان كثير من هؤلاء الضعاف لم يكونوا مشايخ للثقات ، بل كانوا عدالهم واقرانهم

٢- ان كثير ممن اتهم بالضعف مضعّفون من حيث المذهب والعقيدة ، لا من حيث الرواية ، وهذا لايخالف وثاقتهم وصدقهم في الحديث

الرد:إن فساد العقيدة والمذهب مانع من وثاقة الراوي فعلى هذا الإساس لا يمكن التسليم بالقاعدة ما دام هناك من يروي عن الضعفاء

الوكالة: إنّ الوكالة عن الإمام ع فقد قال البعض أنّ الوكالة عن الإمام ع لاتدل على وثاقة الراوي ودليلهم على ذلك أنّ بعض الوكلاء كعلي بن ابي حمزة البطائني كان وكيلاللإمام الكاظم ع

وقد ورد اللعن فيه لوقوفه على الإمام ع ولم يؤمن بولاية الإمام الرضا ع

وهناك من ذهب إلى أنّ الوكالة تدلُّ على الوثاقة وأنّ فساد العقيدة ليس مانعاً من وثاقة الراوي

خلاصة ما تقدم من البحث

أولا:ثبوت قاعدة مشايخ الثقات عند البعض من العلماء لعدة أمور منها:

أ-ان كثير من هؤلاء الضعاف لم يكونوا مشايخ للثقات،بل كانوا اعدالهم واقرانهم فالرواية عن الضعفاء لا تعتبر نقضا للقاعدة

ب-ان كثير ممن اتهم بالضعف مضعّفون من حيث المذهب والعقيدة ، لا من حيث الرواية ، وهذا لايخالف وثاقتهم وصدقهم بناء على أنّ فساد العقيدة والمذهب لا يكون مانعاً من وثاقة الراوي في الحديث فالنتيجة أنّ

القول بالرواية عن الضعفاء لا يُعد نقضاً للقاعدة

وهناك من قال بنقض تلك القاعدة لأنّ فساد العقيدة مانعاً من وثاقة الراوي

ثانياً:خضوع الرواة للشرائط العامة التي لابد من توفرها لوثاقة الراوي حتى لو كان من التوثيقات الخاصة او العامة

ثانياً:ثبت لدينا من خلال البحث في التوثيقات الخاصة أنّها ثابتة بالطرق التي تمّ بحثها

ثالثاً:ثبت لدينا من خلال البحث في التوثيقات العامة أنّ المصدر الاساسي لوثاقة أصحاب الإمام الصادق ع الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد(رض)،(ت ٤١٣هـ)و بعض العلماء ساروا على نهجه

رابعاً:انّه لم يثبت التوثيقي العمومي لاصحاب الإمام الصادق ع

خامساً:ثبت لدينا من خلال البحث أنّ المصدر الأساسي لأصحاب الإجماع الشيخ محمد بن عمروبن العزيز الكشي

الهوامش

[١] – كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه:٣٧

[٢] – عدة الإصول،محمد بن الحسن الطوسي:٣٧٩/١

[٣] – ينظر كليات علم الرجال،الشيخ جعفرالسبحاني:١١/١

[٤] – لقمان:٣٤

[٦]–نفس المصدر السابق:١ /١٥١

[٧] – رجال الكشي،محمد بن عمرو بن عبدالعزيزالكشي:٤٩٦/١

[٨] – ينظر كليات علم الرجال،الشيخ جعفر السبحاني:١٦١

[٩] – الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان المفيد:١٧٩

[١٠] – المناقب، محمد بن علي بن شهرأشوب:٢٤٧/٣

[١١] – النيسابوري، محمد بن علي:١٤٧

[١٢] – رجال الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي:٦٢/١

[١٣] –رجال النجاشي،أحمد بن علي بن أحمد بن عباس النجاشي:٤/١

[١٤] – مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي:٧٥٧/٣ نقلا عن كليات في علم الرجال للسبحاني :١٧٢

[١٥] – رجال الكشي،محمد بن عمرو بن عبدالعزيز الكشي:٢٠٦

[١٦] – نهاية الدراية،حسن الصدر: ٤٠٤

[١٨] – رجال بن داود،تقي الدين الحسن بن علي الحلي:٨٤

[١٩] – ينظر كليات في علم الرجال، الشيخ جعفر السبحاني :١٧٢

[٢٠] – الحلي، تقي الدين الحسن بن علي،رجال ابن داود:٢٠٩

[٢١] – نقلاً عن رجال ابن داود، الحلي،تقي الدين الحسن بن علي :٧٧

[٢٢] – كامل الزيارات ،جعفر بن محمد :٣٧

[٢٣] – خاتمة المستدرك،الشيخ حسين النوري :٥٢٢/٣

[٢٤] – ينظر السبحاني،الشيخ جعفر السبحاني،كليات علم الرجال:٣٠٤/١

[٢٥] – الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي:١٥٢

[٢٦] –رجال الحديث،علي اكبر الخوئي:٧/ ٣٢٥

[٢٧] – الفهرست،محمد بن الحسن الطوسي :٢١٨

[٢٨] – التهذيب،محمد بن الحسن الطوسي:٤٣/١

[٢٩] – رجال النجاشي، أحمد بن علي عباس بن أحمد النجاشي: ١٩٧

[٣٠] – الفهرست،محمد بن الحسن الطوسي :١٤٥

[٣١] – رجال الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي :٣٥١

المصادر والمراجع

١–الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان المفيد، الطبعة القديمة .

٢– التهذيب،محمد بن الحسن الطوسي، ط٣، ١٣٦٤ هـ .

٢–المناقب محمد بن علي بن شهر اشوب .

٤– الفهرست ، محمد بن الحسن الطوسي، ط١،مؤسسة نشر الفقاهة.

٥– خاتمة المستدرك، الشيخ حسين النوري الطبرسي، ط ١ ،١١٤١٦ هـ.

٦– رجال الكشي،محمد بن عمرو بن عبد العزيز الكشي ، الطبعة القديمة.

٧– رجال النجاشي، احمد بن علي بن احمد بن عباس ، ط٥، ١٤١٦هـ.

٨– رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي الحلي، المطبعة الحيدرية:١٣٩٢هـ.

٩– رجال الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي.

١٠– كامل الزيارات،جعفر بن محمد بن قولويه ط ١ ، ١٤١٧ هـ.

١١– كليات علم الرجال ، الشيخ جعفر السبحاني ط٣ ،١٤١٤ هـ.

١٢– ينظرمستدرك الوسائل، حسن نوري الطبرسي النوري، نقلا عن كليات في علم الرجال.

١٣– معجم رجال الحديث ،علي اكبر الخوئي، مجموعة اهم مصادر الحديث عند الشيعة :١٤١٣هـ .

١٤–عدة الإصول، محمد بن الحسن الطوسي، الطبعة المحققة المحشاة بحاشية الشيخ خليل بن غازي القزويني .

١٥– نهاية الدراية،حسن الصدر، مجموعة مصادر الحديث الشيعية القسم العام تحقيق ماجد الغرباوي .